

# هل تكفي جهود الرئيس التونسي لقيادة حرب على الفساد

## قيس سعيد يعلن تشكيل لجنة لمتابعة أموال البلاد المنهوبة



إصرار على قيادة المعركة

مختلف رهين تفاعل مؤسسات الدولة، مثل الحكومة والبرلمان". وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مهم في الحرب على الفساد، فضلا عن تفعيل دور الإعلام كعين مراقبة للتجاوزات والإخالات. ولفتت كفو في معرض حديثها إلى أنه "حتى في صورة تكوّن البرلمان والحكومة، من المؤكد أن سعيد سيقبل دعما من مؤسسات المجتمع المدني ونشاطه، ولا بد للمؤسسات الإعلامية أن تؤدي دورها وتسلط الضوء على المبادرة حتى تلقى صدى واسعا".

وأفادت القاضية ورئيسة جمعية القضاة التونسيين السابقة كلثوم كفو بأن "الرئيس سعيد لا يستطيع وحده قيادة الحرب على الفساد"، منوهة بدور المؤسسة القضائية التي تلعب دورا رئيسيا في المسألة "باعتبارها سنختر في الملفات وتتقصى الحقائق". وأشارت القاضية كفو إلى ضرورة استقلالية القضاء وعدم خضوعه للولاءات السياسية وإملاءات الأحزاب لأن هناك جهات ستفشل جهود مهمة الرئيس سعيد. وأضافت كفو في تصريح لـ "العرب" "لا بد من توفر الإرادة السياسية وتفاعل

تتخذها الحكومة". وتابع في تصريح لـ "العرب" "الرسالة السياسية لسعيد جيدة لكن لا يمكن تفعيلها لأنه لا يملك الأجهزة اللازمة ويقتصر على التصرف في البنك المركزي والمالية". وأشار ثامر إلى ضرورة إشراك الحكومة والبرلمان في الحرب على الفساد، قائلا "نبارك كل خطوة في هذا الاتجاه شريطة أن تكون مدروسة وبعيدة عن الاستعراض وتسجيل النقاط السياسية". ويجمع خبراء القانون والسياسة على صعوبة إنجاز المهمة على أرض الواقع وتطويعها من مجرد مبادرة إلى حرب حقيقية على الفساد.

وتشهد مؤسسات السلطة التونسية مناخا مشحونا بين الرئيس قيس سعيد، والبرلمان برئاسة راشد الغنوشي، والحكومة الجديدة برئاسة هشام المشيشي. ويبدأ ذلك واضحا خلال الحراك السياسي الاستثنائي الذي ارتفعت وتيرته بخطاب الرئيس قيس سعيد، أثناء موكب أداء أعضاء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية. وتسأل النائب عن كتلة قلب تونس بالبرلمان فؤاد ثامر عن "جدوى إحداث هذه اللجنة دون التواصل بين رؤوس السلطة باعتبار أن القرارات السياسية

لم تغب مسألة محاربة الفساد عن تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد منذ وصوله إلى سدة الحكم، غير أن مهمة سعيد لا تبدو سهلة في مواجهة الظاهرة التي تنخر مختلف القطاعات وقد لا توثي أكلها في ظل توتر علاقته بمؤسسات الدولة.

خالد هودي

تونس - يكشف تشكيل لجنة تابعة لرئاسة الجمهورية التونسية لمتابعة ملفات الأموال المنهوبة والتجاوزات المتعلقة بأموال الدولة، رغبة الرئيس قيس سعيد في قيادة حرب ضد الفساد المستشري في البلاد. وتطرقت هذه الخطوة مدى قدرة سعيد على مكافحة الفساد منفردا في ظل توتر علاقته بمؤسسات السلطة مثل الحكومة والبرلمان، فضلا عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (دستورية) التي أوكلت لها المهمة في السنوات الماضية.

وقرر قيس سعيد، الإثنين، تشكيل لجنة تابعة للرئاسة، تحظى بمتابعة ملفات "الأموال المنهوبة" والتجاوزات المتعلقة بأموال المجموعة الوطنية داخل تونس وخارجها.

وأكدت حبيبة اللواتي، مديرة عامة سابقة بوزارة المالية، في تصريح لـ "العرب" "أنه لا يمكن النجاح في محاربة ملفات الفساد في ظل غياب الاستقرار السياسي في تونس من حيث عمل الحكومة والبرلمان الذي يحتاج حيزا طويلا من الزمن وليس بضعة أشهر، بالإضافة إلى ضرورة توفر إمكانيات كافية حتى لا تبقى العملية مجرد شعار".

وتعتقد اللواتي "أن الرئيس وحده غير قادر على محاربة الفساد، ولا يستطيع التطرق إلى الكم الهائل من أشكال الفساد إلا بتضافر مختلف الجهود من مؤسسات الدولة وتفعيل الإرادة السياسية لمحاربة الظاهرة". مع ذلك ثمنت مبادرة سعيد، لافتة إلى أن "الإعلان وحده غير كاف.. لا بد من وجود آليات حتى نتوصل إلى نتيجة".

واعتبرت أن "مشكلة الفساد من المسائل الشائكة"، قائلة "قضايا أكثر من 10 سنوات في محاربة الفساد ولم نتوصل إلى نتائج.. هناك مساجين يقبعون في السجون وينتظرون قرار الحكم".

تونس - يكشف تشكيل لجنة تابعة لرئاسة الجمهورية التونسية لمتابعة ملفات الأموال المنهوبة والتجاوزات المتعلقة بأموال الدولة، رغبة الرئيس قيس سعيد في قيادة حرب ضد الفساد المستشري في البلاد. وتطرقت هذه الخطوة مدى قدرة سعيد على مكافحة الفساد منفردا في ظل توتر علاقته بمؤسسات السلطة مثل الحكومة والبرلمان، فضلا عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (دستورية) التي أوكلت لها المهمة في السنوات الماضية. وقرّر قيس سعيد، الإثنين، تشكيل لجنة تابعة للرئاسة، تحظى بمتابعة ملفات "الأموال المنهوبة" والتجاوزات المتعلقة بأموال المجموعة الوطنية داخل تونس وخارجها.



وقال سعيد خلال لقائه بوزيرة أملك الدولة والشؤون العقارية ليلين جفال إنه "من بين أهم القطاعات أملك الدولة، التي تم العيش بها على مدى عقود"، داعيا إياها إلى "تطبيق القانون على الجميع وعلى قدم المساواة". ونقلت الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية تأكيد على "وجوب الوقوف في وجه كل من يعيث بأموال الشعب التونسي والتصدي له بالقانون من

# المغرب يرفض تدخل أمنستي في قضائه

أكد المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أن بيان أمنستي يتضمن العديد من المغالطات، التي تمس باستقلال القضاء وتعطي الانطباع بتحكم الحكومة فيه، وتعرض كذلك على التأثير في قراراته، دون أن يستحضر الإجراءات القانونية التي تحكم العمل القضائي، ولا مقتضيات المواثيق الدولية المتعلقة بالحاكمة العادلة التي تُؤطر حدود التقاضي بالمغرب والتي تعتبر وحدها الإطار المشروع لمحاكمة الأشخاص، والتي تستند إليها المحاكم للبت في إدانتهم، أو تبرئتهم.

الرباط - اتهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية (أعلى سلطة قضائية بالمغرب) منظمة العفو الدولية بالتدخل في الشأن القضائي المغربي ومحاولة المساس بحكم العمل القضائي، ولا مقتضيات المواثيق الدولية المتعلقة بالحاكمة العادلة التي تُؤطر حدود التقاضي بالمغرب والتي تعتبر وحدها الإطار المشروع لمحاكمة الأشخاص، والتي تستند إليها المحاكم للبت في إدانتهم، أو تبرئتهم.

بيان أمنستي يتضمن العديد من المغالطات، التي تمس باستقلال القضاء ويعطي الانطباع بتحكم الحكومة فيه

وفي بيان بعنوان "تحرك عاجل من أجل الإفراج عن الصحافي عمر الراضي"، دعت "أمنستي" الأشخاص عبر العالم إلى إرسال مناشدات للضغط على السلطات المغربية من أجل الإفراج عنه. لافتة إلى ما أسمته "بوعاثة القلق البالغ تساورها إزاء أن تكون التهمة الموجهة ضده زائفة".

ويعتقد الخبير في القانون الدولي صبري الحو في حديث لـ "العرب" أن "زد وتعقيب المجلس الأعلى للقضاء يعكسان إحساسه وحرصه على تجسيد احتكاره لولاية تمثيلية القضاء وأهليته للنطق باسم القضاء والدفاع عنهم من جهة، وأنه سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية وأنه لن ينتظر الحكومة لتدافع عنه وعن استقلاليته في مواجهة أمنستي التي تشكل في استقلاليته، وفي استعماله أداة من طرف الحكومة من جهة ثانية". ودعا المجلس منظمة العفو الدولية "أمنستي" إلى الكف عن التدخل في قراراته وأحكامه، وشدد على حرصه على الإضطلاع بواجبه الدستوري في حماية استقلال القضاء.

وتعليقا على دعوات منظمة العفو، أشار المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى استمرار المنظمة بتقديم المغالطات وروايات مخالفة للحقيقة إلى الرأي العام الدولي، بالإيحاء بأن إجراء محاكمة المعني بالأمر تمت خارج سياق القانون، مستغريا التركيز على العمل الصحافي للمتهم دون مبرر. ولاحظ نوفل بوعمرى، المحامي والفاعل الحقوقي، أن "بيان أمنستي خارج القواعد التي من المفترض أنها هي نفسها تشتغل عليها"، وتابع لـ "العرب" "كيف يمكن لأمنستي أن تطالب باستقلالية القضاء وتريد هي نفسها أن تتدخل فيه بشكل غير مقبول وغير مبرر وبشكل يناقض القانون الدولي والتشريع الوطني المغربي".

# أول زيارة مرتقبة للرئيس الجزائري إلى تونس منذ تسلمه السلطة

## مساع إلى إنشاء مشاريع اقتصادية تدعم الشراكة بين البلدين

بتطابق وجهات نظر البلدين إزاء الأزمة الليبية، والتي يتعين أن تكون معالجتها من خلال حل سياسي يشارك فيه كل الليبيين دون تمييز أو إقصاء".

تمدد نشاط الجماعات الجهادية في المناطق الحدودية فرض نفسه على اهتمامات السلطات في الجزائر وتونس

وشدد الوزير التونسي على أن "يكون لدول الجوار دور هام في أي عملية سياسية تستهدف حل الأزمة بما يحفظ الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق وفي المنطقة برمتها، لأن التطورات الحالية التي تمر بالمنطقة العربية والمتوسطية تستوجب رفع مستوى التنسيق والتشاور بين تونس والجزائر، والتحرك المشترك لرفع التحديات الماثلة أمام البلدين".

وتطوير الإطار القانوني المنظم للتعاون الثنائي وإثرائه وتنويعه، ليشمل مجالات جديدة ومتنوعة بما يخدم مصالح المواطن الجزائري عبد المجيد تبون قد صرح لدى لقائه بنظيره التونسي قيس سعيد في الجزائر بأن "البلدين يراهنان على بعث علاقات تعاون مهمة ومثمرة بما يخدم مصالح البلدين والشعبين، وعزمهما تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفائدة سكان الشريط الحدودي المشترك بين البلدين".

وتعتبر العلاقات الجزائرية التونسية نموذجا إيجابيا في المنطقة، قياسا بالتوترات السياسية والدبلوماسية القائمة، حيث ظلت محل اهتمام بين السلطات المتعاقبة في البلدين رغم المطبات التي عطلت الكثير من المشاريع المشتركة.

وفرض الواقع الأمني بعد تمدد نشاط الجماعات الجهادية في المناطق الحدودية والصحراوية، وكذلك الوضع في ليبيا، نفسه على اهتمامات السلطات العليا في الجزائر وتونس، ودفعها إلى توحيد مواقفها وجهودها في محاربة الإرهاب وتبني خيار الحل السياسي لازمة الليبية. وقيل الخطوات التي قطعها أطراف النزاع لبييا في مفاوضات بوزنيقة المغربية، تحت إشراف الدبلوماسية المغربية، كان الرئيس الجزائري قد أعلن عن مبادرة جزائرية تونسية لحل النزاع في طرابلس، الأمر الذي يؤكد طبيعة التعاون الدبلوماسي بين الطرفين. وأوضح بيان الخارجية التونسية أن "اللقاء كان مناسبة لتناول مستجدات الأوضاع في المنطقة، حيث نوه الوزير

وذكر بيان للخارجية التونسية بأنه "جرى الحديث عن هذه الزيارة خلال استقبال وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي الإثنين السفير الجزائري بتونس عزوز بعلال". وأضاف "لقاء الجرندي وبعال تناول الاستعدادات الجارية للزيارة المرتقبة التي سيؤديها الرئيس تبون إلى تونس"، لكنه لم يكشف عن موعد الزيارة، ولو أنها كانت مبرمجة منذ زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد للجزائر في مطلع شهر فبراير الماضي، حيث أعلن حينها الرئيس تبون عن زيارة دولة له رفقة وفد رسمي هام إلى تونس.

وأكد بيان الخارجية التونسية على "ضرورة تجسيد الإرادة التي تصدو قيادتي البلدين بتاجاه تحقيق نقلة نوعية في مستوى التعاون الثنائي تقضي إلى مشاريع اقتصادية تحقق المنافع المشتركة للبلدين، وعلى أهمية



علاقات تاريخية